"لقد عانى السوريون طيلة العقد الماضي من انتهاكات وتجاوزات جسيمة من قبل الحكومة وجميع أطراف النزاع، مما تسبب في إرتكاب كل جريمة دولية تقريباً يمكن تخيّلها بحق السكان. وللأسف لا يمكن لأي جهة أن تدّعي نظافة أيديها، حيث أن الجميع قد ضحّى بحقوق السوريين العاديين مقابل مكاسب سياسية قصيرة الأجل أو بحجة محاربة الارهاب. على اطراف النزاع والمجتمع الدولي أن يضع حد لهذه الدائرة المروعة، والاستعاضة عن ذلك ببدء تثبيت الحقوق والكرامة والمحاسبة والمسائلة. انه من أجل ان ينتهي هذا الصراع ويتحقق السلام فإن على كل الاطراف، بدءاً بالحكومة السورية، الإيفاء بإلتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني."

هاني مجلي

عضو لجنة التحقيق الدولية المستقلة
بشأن الجمهورية العربية السورية